

الفصل الثامن : الحوكمة

1. مفهوم الحوكمة وأهدافها

أ. مفهوم الحوكمة :

من أشمل التعاريف للحوكمة هو تعريف "باركنسون" في كتابه "حوكمة الشركات" 1994م :
"الحوكمة هي الإجراء الإداري، الإشرافي والتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء" (باركنسون، 1994).

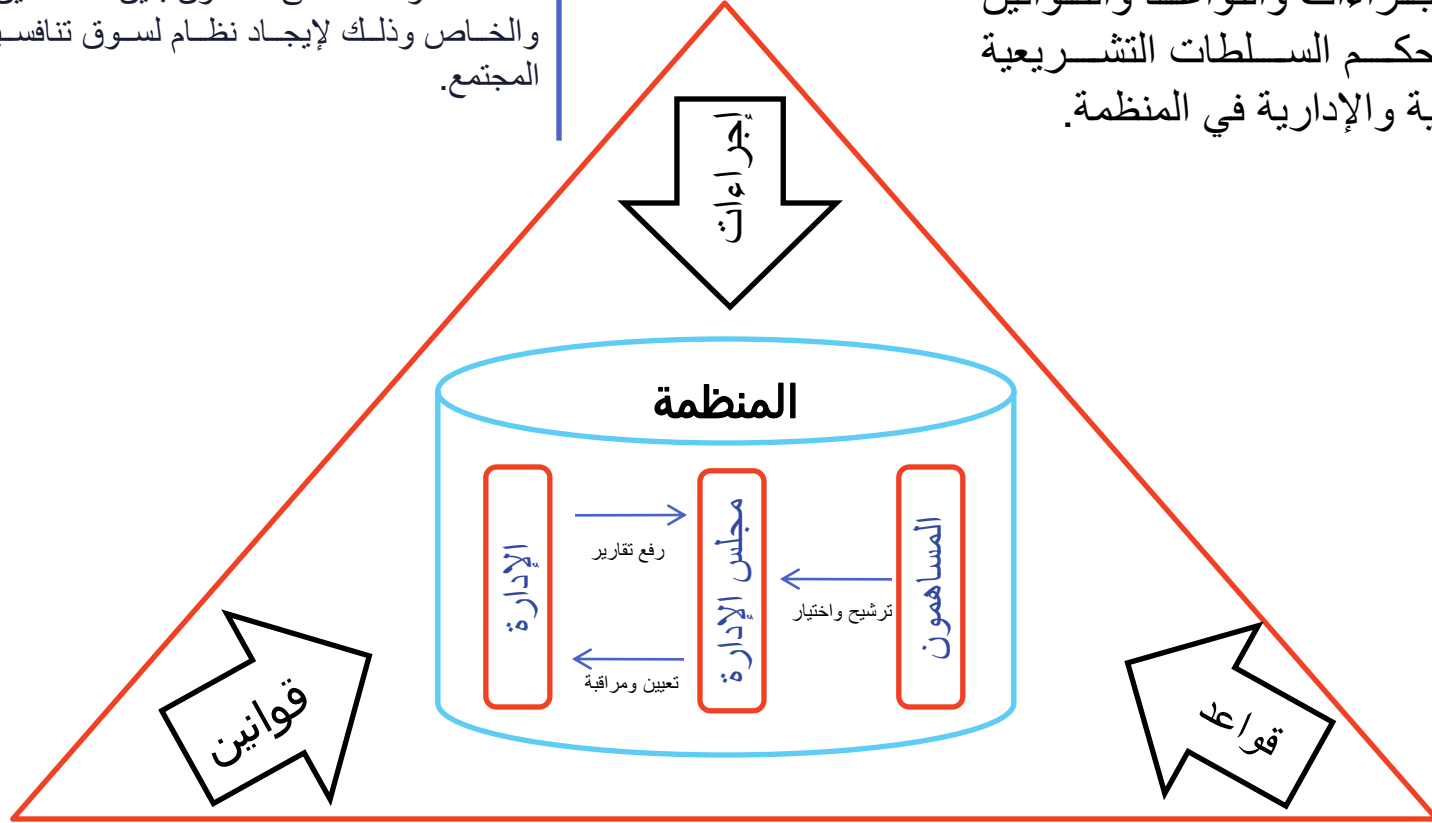
و الحوكمة : "هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"

ب. أهداف الحوكمة :

1. تحقيق الشفافية والعدالة
2. منح حق مساءلة إدارة الشركة
3. تحقيق حماية المساهمين
4. الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة
5. إيجاد جهة رقابية من غير أعضاء مجلس الإدارة للقيام بالرقابة

تعتمد الحوكمة على التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لإيجاد نظام لسوق تنافسية في المجتمع.

هي الإجراءات والقواعد والقوانين التي تحكم السلطات التشريعية والتشغيلية والإدارية في المنظمة.



2. مرتكزات الحوكمة

- المشاركة : إشراك جميع فئات المجتمع من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية في التنمية وفي أخذ القرارات، وهذا يتطلب وجود مجتمعا مدنيًا.
- حكم القانون :وجود أطر قانونية عادلة و تطبيق القوانين بحيادية وهذا يتطلب استقلالية القضاء وجهات تنفيذية محايدة.
- الشفافية : تعني أن عملية اتخاذ القرارات تتم وفق قواعد معلومة، وأن المعلومات متاحة للجميع وخاصة من يهمهم الأمر.
- سرعة الاستجابة : لمتطلبات كل الفاعلين
- الإجماع أو التوافق : تتطلب الحوكمة الرشيدة توسط مختلف المصالح في المجتمع للوصول إلى توافق لتحقيق المصلحة المشتركة لكل المجتمع :

- **المساواة والاشتمال :** إتاحة الفرص لكل الفئات، خاصة المستضعفة، لتحسين أوضاعها والمحافظة على مصالحها.
- **الفاعلية والكفاءة :** الفاعلية تقتضي أن تكون نتائج العمليات والمؤسسات متفقة مع احتياجات المجتمع، والكفاءة تتمثل في الاستخدام الامثل للموارد.
- **المحاسبة :** يجب أن تخضع المؤسسات لمحاسبة المتأثرين بأنشطتها
- **الرؤية الاستراتيجية :** ينبغي على أصحاب القرار امتلاك رؤية طويلة المدى للأمر

هذا النمط من الحكم الرشيد، انتقل من السياسة وإدارة الدولة إلى الشركات والمؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق كفاءة اقتصادية عالية، ومعالجة المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة الصادرة عن أحد الجهات التنفيذية في المنظمات.

3. معايير الحوكمة

1. وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يعمل على تعزيز الشفافية، يكون متناسقا مع أحكام القانون ويقسم المسؤوليات بوضوح في ما بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية
2. حفظ حقوق جميع المساهمين : وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وغيرها مما يضمن حقوقهم.
3. المساواة بين المساهمين داخل كل فئة : من حيث حقهم في التصويت على القرارات الأساسية واطلاعهم على معلومات المنظمة المالية والهيكلية الإدارية...
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك...
5. الإفصاح والشفافية...
6. مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ودوره في الإشراف على الإدارة